

اموال الدنيا على انما يكون في بطونهم نارا وامر الله عافا الله عنها ومنك
بكر وسيا للمسلمين فقال الواحد في قال يونس واكثر الخوي من هي عجيبة لا تصرف
للتعريف والعجبه وقال اخر وعربيه لا تصرف لنا بيت والتعريف وسيت
بذلك لعدد تعرفها بياك بريحهم اذا كانت عيقتها الغر وقال بعض اللغويين
مشتقة من الجمومه وهي الغلظ سميت به لغلظها في العذاب المسله
الثانيه في لغات الفصل سبقها ما تعلق بالحديث وانما التعريف فقال اهل
اللغه هي مجاوزة الحد قال الازهرى هو مجاوزة الحد المحرود لمثله وامر
الحيا لا ينضم الكا والمد من الاحتفال قال الواحدي الاحتفال ما خوض في التبادل
وهو المشبه بالشيء فالاحتفال في جوزه من هو اعظم منه تكرر قوله
والتشبيه بالاجام يعني هم الغر من الجور وعربهم وكان هذا على الكاسه
واما الطنبوري فيمن الطا والبيا والربط بفتح الباءين الواحد وهو العود
والاوار وموافقا رسي ومعناه بالفارسيه كمد الباط وعقته لنت صورته
تشبه ذلك قال الجنام ابو منصور موصوب بن احمد بن محمد بن الخطيب
في كتاب المعري هو معروف بكونت به العرب فديها وهو من بلاد المعجم
قال الجوابي والطنبوري معرب وقد استعمل في لفظ العرب قال في الطنبور
لغته فيه واما العيسر ورجح بفتح الفاء وضم الراء في فتح الذاي و والبلور
كسبا بال وفتح اللام هذا هو المشهور ويقال بفتح الراء وضم اللام ومن حكى
عنه هذا الثابن ابو الفتح الجبري وهما ان اللغظان ايضا عجمتا
ايضا والله اعلم المسله الثالثه في احكام الفصل فاستعمل الازهرى
ذمها وفضه حرام على المذموم الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحل المصنف
واخرون من العوايش والقاصحين وصاحبه التولي في العوي قوله ثانيا
انه بكرة كراهية تنبى لا يحرمه وانما كثر الخاسايت من هذا القول في اوله
بعضهم على انه اذا كان المشروب في نفسه ليرج حراما وذكر صاحب التفتيح

سباق

سياق كلام الثابن في القديم يدل على انه اراد ان عين الذهب والفضه الذي
اخذ منه الا بالمت محومه ولهذا لم يحرم الخمر على المرءه ومن ثبت القديم فهو عتق
بضعفه في القتل والماله بلون اصغفه ما بدته للاحاديث الصحيه حديث
ام سلمه وابشاهه وقولهم في تعليقه انما يحرم عنه الشرف والمجلا وقد لا يجز
الخيم ليس يصحح بل هذا موجب للختم ومن دليل على تحريم الخمر الخيلاف القاض
ابو الطيب هذا الذي ذكره للقدم موجب للختم كما اوجبت تحريم الخمر والمعني
بيهما واحد واعلم ان هذا القديم لا يتفرع عليه وما ذكره الاحتجاب ونذره
تفرع على الحد يد وحكي اصحابنا عن داود انه قال انما يحرم المشرب دون الاكل
والطهارة وغيرهما وهذا الذي قاله غلط فاحترق في حديثه بضعفه وام سلمه
من روايه مسلم النضج بالتمتع من الاكل والمشرب كما سبق وهذا نصان
في تحريم الاكل واجام من قبل داود وجب عليه قال الاحتجاب اجعت الامة
على تحريم الاكل والمشرب وغيرهما من الاستعمال انما ذهبها وفضه الراجح
عن داود والاقول الثابن في القديم ولا نه اذا حرم المشرب فالاكل والرجحه
الطوره وبلغ في الشرف واما قوله صلى الله عليه وسلم الذي ينسب ابيه
الفضه ولم يذكر الاكل فحما به من اوجه احكامها انه مذكور في روايه مسلم كما
سبق والثابن ان الاكل مذكور في روايه بضعفه وليس في هذا الحد في معاصه
له الثالث ان الهم عن المشرب تنبيه على الاستعمال في كل شئ لا في معناه
كما قال الله تعالى لانما اكلوا الربا وجميع انواع الاستيلا في معنى الاكل والاجام
واما به تكونه الغالب واسما علم الرابعه قال الاحتجاب وعندهم من العمل
ينوي في تحريم استعمال انا النصب والفضه الرجال الكاف وهذا الخلاف فيه
لعموم وشمول المعني الذي حرم بسببه وانما فرق بين الرجال والنس في التحليل
لما يقصد بغيره من بعض النيه للافراج والتحليل لهم الخامس قال
احتجابا بسنوي في التحريم جميع انواع الاستعمال من الاكل والمشرب والوضو